

تأثير حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

The Impact of the Sakiet Sidi Youssef Incident (February 8, 1958) on the Development of Tunisian-Algerian Relations During the Algerian War of Independence

D.Nadjah Soltane د/ نجاح سلطان (1)

(1) جامعة محمد خيضر بسكرة. مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون، التراث والتاريخ

nadjah.soltane@univ-biskra.dz

Mohamed Khider University of Biskra – Interdisciplinary Research Laboratory in Law, Heritage, and History

المؤلف المرسل: د/ نجاح سلطان Nadjah Soltane البريد الإلكتروني: nadjah.soltane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/ 09 تاريخ القبول: 2026/06/ 03 تاريخ النشر: 2026 /06/10

الملخص: سعت فرنسا لترسيخ تواجدها غير المشروع بالجزائر من خلال اتباع العديد من الأساليب والآليات وكان العنف الاستعماري الدموي أحد أوجه هذه الأساليب حيث لم تتوانى في استخدام القوة في الداخل بل تجاوزتها للمناطق الحدودية وحاولت ضرب كل أوجه الإمداد الذي يصل الجزائر من تونس لقطع التموين وخنق الثورة التحريرية فجاءت مجزرة ساقية سيدي يوسف لتؤكد أبعاد الهمجية الفرنسية بعدما عجزت مخططاتها في السيطرة على اتساع الثورة الجزائرية وصعُب احتوائها. الكلمات المفتاحية: الجزائر، تونس، حادثة، فرنسا، ساقية سيدي يوسف.

Abstract:

France sought to consolidate its illegitimate presence in Algeria by employing a variety of methods and mechanisms, among which

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

violent colonial repression stood as a central feature. Unhesitant in its use of force within Algerian territory, France extended its military aggression beyond internal borders, targeting supply routes and support networks linking Algeria with Tunisia in an effort to sever logistical aid and suffocate the liberation movement. The Sakiet Sidi Youssef massacre served as a stark illustration of French brutality, exposing the depths of its colonial savagery after the failure of its strategic plans to contain the growing scope and momentum of the Algerian Revolution.

Keywords Algeria; Tunisia; Incident; France; Sakiet Sidi Youssef.

1. مقدمة :

تعدى منطق الغطرسة الاستعمارية الفرنسية التي طبقت في الجزائر حدود العقل في كثير من الأحيان وتجاوزت انتهاكاتهما تصورات الواقع، لأنها لا تحتكم لا لدساتير شرعية ولا وضعية، بل تحكمها نزعة الانتقام من كل ما هو جزائري، عربي وإسلامي، خاصة وأن صدى الثورة الجزائرية قد أصبح واسع جدا وتأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي جلي، لذا حاول الاستعمار الفرنسي كسر نجاحات الثورة والحد من شعبيتها. فقد استخدمت الثورة التحريرية الجزائرية القواعد الحدودية لدعم عملها وتموينها في الداخل رغم الخناق الذي فرضه الاستعمار، لذا كانت هذه المناطق تستقطب عدد كبير من قادة الثورة ومثلت ملاذا للجائعين الجزائريين وعليه عمدت الآلة الاستعمارية الفرنسية لمحاولة ضرب هذه القواعد الهامة فانتهكت بذلك السيادة التونسية.

فكشفت أحداث ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م عن الوجه الحقيقي لوحشية الاستعمار الفرنسي وغطرسته الأخير الذي قام بعمليات إبادة جماعية امتزجت فيها دماء الجزائريين بإخوانهم التونسيين في ملحمة تاريخية بقيت شاهدة على روح النضال المشترك.

الإشكالية:

- إلى أي مدى ساهمت الأبعاد الإجرامية للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في تحويل الحدود الجزائرية التونسية من منطقة توتر إلى فضاء للنضال المشترك ومنطلق لتدويل القضية الجزائرية؟

إجابة على الإشكالية طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف كانت علاقة تونس بالجزائر أثناء الثورة الجزائرية؟
- ماهي خلفيات الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف؟
- كيف تحولت مجزرة الساقية من محاولة لتهريب تونس إلى وسيلة لتعميق التلاحم النضالي بين الشعبين الجزائري والتونسي؟

تهدف الدراسة للوقوف على استراتيجيات العدو الفرنسي في التعامل مع الأقاليم الدولية الواقعة تحت هيمنته وإبراز الوحشية التي اتسمت بها سياسته فيما يتعلق بشمال إفريقيا خاصة الجزائر وتونس والتجاوب الدولي مع المجزرة الحاصلة بساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م. أما المنهج المتبع فهو المنهج التاريخي التحليلي نظرا لطبيعة الحدث التاريخي وضرورة تحليل المعطيات المحيطة بالمجزرة وتداعياتها الدولية.

2. مستويات التقارب الجزائري- التونسي إبان الثورة التحريرية:

شكلت قضية وحدة المغرب العربي مشكلا كبيرا في السياسة الفرنسية خاصة في ظل تنامي الوعي الوطني والقومي لشعوب هذه الأقطار بعد الاعتداء على سيادتها ولأن فرنسا تولي الجزائر أهمية عظمى نظرا لجملة من الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية... الخ، فقد استغنت على المغرب وتونس ومنحتهم الاستقلال واحتفظت بالجزائر بل وحاولت بكل ما تملكه من آليات ووسائل الاستعمار التقليدي والحديث أن تملكها أرضا وشعبا لتصبح حسب اعتقادها امتدادا للجغرافيا الفرنسية، وأمام هذا الخطر الكبير سعت الثورة الجزائرية جاهدة من أجل إعلاء صوتها واقتصاص حقوقها.

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

في حقيقة الأمر شكل عام 1958م منعطفًا واضحًا في توجيه العمليات العسكرية الفرنسية في الجزائر سواء داخلها أو خارجها، لكون فرنسا عمدت للضغط على جيش التحرير الوطني بعدة طرق وأساليب ممنهجة سواء بواسطة فرق الأمن بكل وحداتها أو بجيشها بعد تأقلمها مع الثورة وكنتيجة لذلك تكبد جيش التحرير الوطني العديد من الخسائر في اشتباكات مع العدو الفرنسي ونظرا للتأثيرات الخطيرة لخط موريس⁽¹⁾ على طول الحدود الشرقية فقد ضاعفت الثورة الجزائرية بدورها عملياتها منذ جانفي 1958م وبهذا بدأت إشارات انطلاق معركة الحدود.⁽²⁾

إذن فالثورة الجزائرية رمت بثقلها على مراكز الحدود الشرقية كطريقة وأسلوب لتخفيف الضغط الاستعماري المفروض عليها إضافة لرغبتها في ضخ دماء جديدة للعمل الثوري عن طريق فتح جبهات جديدة على العدو وكسب مناطق تموين لمساعدة الداخل فأضحت المناطق الحدودية مُنعرجا هاما في العمل النضالي ومأوى لبعض الهاربين من الآلة الاستعمارية.

هذا وقد شهد عام 1958م استكمال أشواط محاولات تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في جلسة الدورة الثالثة عشر (13) حيث أقرت الجمعية العامة عن أملها في التسوية السلمية الديمقراطية للقضية طبقا لميثاق الأمم المتحدة حيث تقدمت هايتي في ديسمبر 1958م بتعديلين لمشروع قرار الدول الأفروآسيوية باستبدال عبارة "حق الاستقلال" بـ: "حق تقرير المصير" واستبدال الفقرة الخاصة "بالحكومة الجمهورية الجزائرية" بـ: "قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض" ووقعت خلال هذه الجلسة مناقشات حول العبارة الثانية حينما اقترحت المالايو حذف هذه العبارة مقابل التصويت ورغم حذفها لاحقا إلا أن الحصول على أغلبية الثلثين لم تتحقق لذا بقيت القضية عالقة للدورات المقبلة.⁽³⁾

فقد لعبت العديد من دول العالم العربي والإسلامي ودول الكتلة الأفروآسيوية دورا مميزا في التعريف بالقضية الجزائرية والسعي لاقتناص الفرص من أجل كسب الأنصار لها وتوضيح حقيقة ما يحصل في الجزائر، كما أيدت مطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي أراده الاستعمار الفرنسي مرهونا بأطماع وطموحات فرنسا التوسعية.

إذن تعددت مجالات الدعم المقدم من طرف تونس للشعب الجزائري نظرا لتعدد الروابط التي تجمع الشعبين، حضارية وسياسية وثقافية ودينية وجغرافية.

حيث اعتُبرت الثورة الجزائرية من أهم الثورات العالمية في القرن العشرين وملمهة للشعوب العربية التي نظرت لها نظرة إعجاب لكون هذه الشعوب كانت تعيش فترة المد التحرري، خاصة وأن العرب عاشوا فترة من الجمود والركود عقب نكبة 1948م الفلسطينية مما أدى لتأثرهم واهتزاز معنوياتهم⁽⁴⁾.

فالثورة الجزائرية ثورة إعجاز في استراتيجيتها وتخطيطها حتى إنها أربكت جنرالات فرنسا وأرعبتهم فهي ثورة تجمع الكثير من الخصائص الفريدة فهي توازي بين العنف الثوري والدبلوماسية مثلاً وبفضلها أيقنت عدة شعوب إفريقية أن الاستعمار لا يفهم إلا لغة السلاح حتى أن احتفاظ الاستعمار الفرنسي بالجزائر ناجم من قيمتها الاستراتيجية فقد هددت الكيان الفرنسي الأمر الذي أجبر "بيار منديس فرانس" على التفاوض مع جارتى الجزائر - تونس والمغرب - كما ذكرنا سابقاً.⁽⁵⁾

بالعودة للكلام على العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس وحجم التقارب بين الجارتين فأبعاد ومستويات الدعم التونسي للجزائر وُظفت فيه العديد من العناصر منها التسليح حيث تم انشاء لجان مشتركة للمهمة فكانت الأسلحة تُنقل من طرابلس للحدود التونسية للجان الحرس الوطني بإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري وكانت هذه الأسلحة تنقل عبر طريقين مسلك باتجاه العاصمة يحمل ثلاث اتجاهات الكاف، نقرين، تالة ليصل لولاية الأوراس ومسلك باتجاه مناطق الجريد والرديف لتسلم الأسلحة منه لولاية الأوراس.⁽⁶⁾

عليه كان دور تونس محورياً في دعم الثورة الجزائرية، خاصة فيما تعلق بتمرير الأسلحة إلى الداخل الجزائري، وبالخصوص نحو منطقة الأوراس التي مثلت عمق العمل الثوري فقد كانت الأراضي التونسية نقطة عبور استراتيجية ساعدت جيش التحرير الوطني على تزويد مناضليه بالسلاح والعنادر.

من جملة الاتفاقات المتعلقة بالتسليح التي ربطت الجزائر بتونس نجد اتفاق 28 جانفي 1957م بين الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني عن جبهة التحرير الوطني والصادق المقدم والطيب سليم عن الحكومة التونسية، وتضمنت الاتفاقية ما يلي:

- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها إليها وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تُعينهم الجبهة لتسلمها.

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

- تخضع الأسلحة لحراسة من هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني.
- تتعهد الهيئة المشتركة بعدم تسريب أي قطعة سلاح أو أي جزء من الذخيرة الخاصة بالجزائر.
- معاملة النقل تجري بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والمفوضين من قبل الديوان السياسي دون أي مشاركة خارجة عنهم.
- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة ورسمية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو تعينه جبهة التحرير الوطني.
- تشرع أعمال اللجنة بعد مصادقة الرئيس الحبيب بورقيبة على النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي إلى العاصمة.⁽⁷⁾

ولأن تونس رأت في دعم الجزائر ضرورة وأولية لا بد منها فقد أبرق الاتحاد التونسي للشغل الاتحاد العام للعمال الجزائريين بدعوة لحضور اجتماع بسوسة في 11 نوفمبر 1956م من أجل التمهيد لإشراكه في اجتماع بروكسل في جويلية 1957م، وفي ذات السياق المتعلق بالتعاون المشترك احتجت تونس على تعرض زعماء جبهة التحرير الوطني لعملية الاختطاف في أكتوبر 1956م وهم قادمون من المغرب الأقصى باتجاه تونس واعتبرت الحادثة انتهاكا صارخا وهددت برفع شكوى لمحكمة العدل الدولية هذا وقد عبر الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" عن استياءه وأكد أن الحادثة لا تحدم السلم بل تزيد من توتر الوضع.⁽⁸⁾ يتضح لنا من خلال ما سبق ان نوايا تونس في دعم الموقف الجزائري وخدمة الثورة التحريرية صادقة وتسير وفق ما تمليه الروابط الأخوية التي تجمع الشعبين رغم صعوبة الوضع في المنطقة.

كما أكد الحبيب بورقيبة أنه لا يمكن أبدا إقامة علاقة تعاون مع فرنسا والحرب قائمة في الجزائر لأن استقلال تونس مرتبط باستقلال الجزائر وبالرغم من أن حكومة تونس الفتية لم تكن قادرة على تأييد جبهة التحرير الوطني بشكل كبير لكنها كانت دائما تندد بالفعل الاجرامي الاستعماري الفرنسي وتترقب حلول للقضية الجزائرية حتى يسود الاستقرار بشمال افريقيا.⁽⁹⁾

للإشارة فقد تأسست فدرالية تونس لجبهة التحرير الوطني على التراب التونسي وكانت مقسمة لمناطق ونواحي وقسمات واستطاعت تجنيد عدد كبير من المناضلين قدر عددهم بستة آلاف وثلاثمائة وأربع وسبعين (6374) مناضلا.⁽¹⁰⁾

كما تم إحصاء وجود ما يزيد عن خمسة آلاف (5000) لاجئ جزائري بتونس شهر أوت 1957م في كل من عين دراهم وسوق الأربعاء لذا قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر شهر أوت من ذات السنة إرسال مساعدات لتونس أشرف على توزيعها مندوب اللجنة السيد "هوفمان" بالتعاون مع الهلال الأحمر التونسي في عين دراهم وساقية سيدي يوسف.⁽¹¹⁾

إذن مثل التقارب الجزائري- التونسي بُعِدَا هاما في العمل النضالي الثوري المشترك وكانت تونس قد حاولت التوفيق بين مصالحها الشخصية في بناء علاقتها مع فرنسا في إطار محدد وبين مصالح القارة والشمال إفريقي في دعم الثورة الجزائرية وإخراج الكيان الاستعماري الدخيل الذي دخل بين أضلع الدولتين لإحداث فجوات وشروخ عميقة تخدم وجوده فيها.

3. إرهابات وخلفيات الجزيرة:

جاء في مذكرات الجنرال "صالان" أن العدوان على الساقية كان مُبَيّت له وتمت المصادقة عليه في أكتوبر 1957م بعد وضعه من طرف الجنرال "أندريه دولاك" واعتماده من لدن الجنرال "بول إيلي" لقائد أركان الجيوش "أندريه موريس" وزير الحربية و "مونوري" رئيس المجلس الوزاري لكن بسقوط وزارة الأخير ومجيئ "فيليكس غيارد" و"دالماس" تعطل المشروع، حيث خطط العدو لتدمير القاعدة الشرقية، وقد كانت خطابات الجنرال "لوث" غاية في الغطرسة حيث أكد في سبتمبر 1957م على التخطيط لبدء ضرب تونس حينما قال: (لقد مَنَحْنَا الجنرال صالان كامل الصلاحيات للرد بعنف في تونس...).⁽¹²⁾

يذكر الدكتور قندل في دراسة أن الجنرال صالان قد عَرَبَ في تقرير له يصف فيه ساقية سيدي يوسف أنها منطقة تهدد أمن فرنسا القومي نظرا لحالة عدم الاستقرار التي تُسببها حتى أضحت تهدد تنقل القافلات الفرنسية التي تنتقل عبر الحدود.⁽¹³⁾

بطبيعة الحال هذا القول يؤكد منطق فرنسا المبني على تبرير وتغطية همجيتها بالشرعية وهو ليس بالأمر الجديد على السياسة الفرنسية الذي أضحووا يستبيحون الدماء والتقتيل كمنهج استعماري لتغطية عجزهم وخسائرهم الفادحة التي يكبدهم إياها جيش التحرير الوطني في كل ربوع الوطن بل وحتى خارجه.

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

هذا وتطرح بعض الأرشيفات الفرنسية تقديرات لتبرير فعلتها مما جاء فيه أنه ما بين تاريخ 15 أوت 1957م و7 فيفري 1958م كانت الطائرات الفرنسية قد تعرضت لخمس وثلاثين (35) هجوم من منطقة الحدود التونسية عشرين (20) منه كان من منطقة ساقية سيدي يوسف أصيبت فيه ثلاث عشر (13) طائرة.⁽¹⁴⁾ استنادا لذلك تعرضت القرية لتحركات فرنسية يومي 1 و2 أكتوبر من عام 1957م لعلم فرنسا أن المنطقة أصبحت تستقبل معطوي الثورة التحريرية، ثم جاء اعتداء آخر بتاريخ 30 جانفي 1958م لتُختتم الانتهاكات بالعدوان المشؤوم.⁽¹⁵⁾

ونلاحظ أن فرنسا كثيرا ما تختلق الأسباب والذرائع لتبرير سلوكياتها المعهودة بالظلم واستعمال العنف لذا كانت تبحث عن أي تهمة تلصقها بالجزائريين من أجل التنكيل بهم ومطاردتهم حتى على الحدود وقد سبق لها أن ارتكبت جرائم في الداخل كمجزرة الثامن ماي 1945م التي يندى لها جبين البشرية لكنها لم تتوقف عند ذلك الحد ولم تكن هي المجزرة الوحيدة بل راحت تلتطخ تاريخا بمجازر جديدة لأنها لم تستطع مجازات قوة وصلابة الثورة الجزائرية.

لم تقتصر أبعاد التآزر بين الجانبين التونسي والجزائري على الجانب الدبلوماسي فحسب، بل تجسدت ميدانياً في التلاحم العسكري على الشريط الحدودي، حيث يؤكد العقيد الحاج لخضر أن وحدات من جيش التحرير التونسي كانت تخوض غمار المعارك جنباً إلى جنب مع جيش التحرير الوطني الجزائري، ورغم وعورة المسالك وصعوبة التضاريس، إلا أن الإيمان بوحدة الهدف ضد عدو مشترك فرض منطق النضال الموحد، مما جعل الحدود من عائق جغرافي إلى مساحة للالتحام الشعبي والعسكري الذي لا يؤمن إلا بالتحرر كخيار نهائي للمنطقة.⁽¹⁶⁾

ولأن فرنسا قد وعت بعمق التلاحم بين شعوب المنطقة المغاربية لذا سعت لصنع فجوات ومشاكل لهذه الشعوب كمنافرة لعزل الثورة الجزائرية وحرمانها من قاعدة إقليمية مهمة تساعد في هزم العدو الذي يعتبر عدو مشترك لكل هذ الشعوب وعليه فقد اضطلع جيش التحرير التونسي بالمشاركة أحياناً في بعض المعارك التي كان يخوضها جيش التحرير الجزائري على طول الحدود الصعبة بين البلدين، رغم عرقلة التضاريس اتحد الشعبان من أجل مقاومة الاستعمار الفرنسي فكان التعاون بينهما رمزاً للوحدة والتضامن في معركة مصيرية، فالعدو لم يكن يعترف إلا بالقوة والندية، مما جعل السلاح الوسيلة المفصلية لتحقيق الاستقلال.

4- حيثيات المجزرة ومخلفاتها:

لم تكتفي فرنسا بتشريد الجزائريين إلى أن أصبح البعض منهم لاجئين يعيشون على مساعدات المصلحة الاجتماعية لجهة التحرير، بل أصابها الجنون من نشاط جيش التحرير الوطني فراحت ترتكب جرائم شنعاء على طول الشريط الحدودي، حيث أقدمت على محاصرة كافة المناطق المحصنة التي كانت ملاذا لجيش التحرير في الداخل ووصلت للحدود وأشعلت النيران فنهبت وقتلت الكثير من الجزائريين لذا اتجه سكان هذه القرى إما نحو المحتشدات أو الحدود فنشأ ما يعرف بالمناطق المحرمة فبدلاً من أن يتحصن جيش التحرير بالشعب لتستمر الثورة بالتوسع أصبح الشعب يعتمد على جيش التحرير وهو بمثابة العبء الجديد الذي يضاف على الثورة في الحدود الشرقية التونسية -الجزائرية، لذا نشأت لجنة الشؤون الاجتماعية للتكفل بشؤون اللاجئين بإحصائهم وتوزيع بطاقة لاجئ عليهم وامدادهم بالغذاء واللباس... الخ.⁽¹⁷⁾

فعقب فشلها الذريع في تحقيق ما تصبو له من مطامع استعمارية أمام صلابة جيش التحرير الوطني ادعت فرنسا أن منطلق الثوار الجزائريين موجود داخل دول الجوار تونس والغرب وليبيا وأنه من حق فرنسا مطاردة الثوار من القواعد التي ينطلق منها من دول الجوار، وبطبيعة الحال هذا الموقف يجعل فرنسا متناقضة مع نفسها ففي الوقت الذي صرحت فيه أن قضية الجزائر هي مشكل داخلي ها هي تجعل منه نزاعاً خارجياً يمتد لعدة أقاليم.⁽¹⁸⁾

والتناقض الصارخ في التعليقات والتأويلات الفرنسية كثيراً ما يأتي من العجز في التخطيط وعدم القدرة على فهم المعطيات الجديدة التي تصنعها انتصارات جيش التحرير الوطني لهذا تظهر التضاربات في الرؤى والتصريحات.

إذن فتبعات الثورة القائمة في الجزائر رمت بثقلها بطريقة أو بأخرى على مستوى العلاقات التونسية الفرنسية لذا تأثرت مناطق الحدود التونسية الجزائرية حيث اضطر العديد من سكان المناطق الشرقية للجوء للتراب التونسي هرباً من البطش الاستعماري وقد تحملت تونس الانتهاكات الاستعمارية وكانت توازر جيش التحرير في عملياته ومن شواهد ذلك محاصرة قوات فرنسية في بلدة عين الدراهم.⁽¹⁹⁾

بتاريخ 2 جانفي 1958م حدثت اشتباكات واسعة بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية على طول الحدود الجزائرية -التونسية بالضبط في ساقية سيدي يوسف وهو ما أسفر عن أسر أربع (04) جنود للعدو

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية نقلوا لمدينة الكاف وقد قام رئيس الحكومة "لاغيار" بتكليف الجنرال "دي شاليه" للتوسط لدى بورقيبة لإطلاق المعتقلين الفرنسيين لكن بورقيبة رفض ونظرا لزيادة عدد قتلى العدو الفرنسي عبر الحدود أصبح الأخير يتابع تحركات جيش التحرير وهو ما أسماه بحق المتابعة والذي أدى لاحقا لقصف ساقية سيدي يوسف.⁽²⁰⁾

إذن فقد تعرضت تونس لضغوط فرنسية من أجل التخلي عن مساعدة الجزائر لكنها لم تتخلى عنها ودليل ذلك عدم قبولها بتسليم الأسرى الفرنسيين رغم إلحاح فرنسا.

الحجرة المدبر لها بدأت على الساعة الثامنة وخمسين دقيقة من صبيحة يوم السبت 8 فيفري 1958م حيث حلقت طائرة استطلاع نوع (dassult315) بقيادة الملازم الأول "بيرشونيه" واخترقت عمدا الأجواء التونسية وحلقت بشكل استفزازي فوق قواعد جيش التحرير في الساقية، فردت عليها المضادات الأرضية تلقائيا ما أدى لإصابتها بعطب فنزلت في مطار تبسة ليتغير عقب ذلك وفي تمام الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة (10:35) ثمان (8) طائرات نوع "ميسترال" وست (6) من نوع "كورزير" على ساقية سيدي يوسف و تصادفت الغارة مع يوم السوق الأسبوعي لذا كان المكان مزدحم بالفلاحين والشعب وبعد عشر (10) دقائق من العملية أقدمت إحدى عشر (11) مقنبلة من نوع b26 كل واحدة مجهزة بـ: ستة عشر (16) مدفع رشاش مُتوأم ركز عدوانه على القرية ومحيطها بشكل مباشر تلاها تفريغ لقذائف من وزن 250 كلغ فدمرت المباني وقتل تسعة وستين (69) من المدنيين العزل بما فيهم الأطفال وجرح مائة وثلاثين (130) شخص.⁽²¹⁾

وفقا لهذه المعطيات فقد مارست فرنسا وحشيتها ضد الجزائر وتونس ولم تستثن في ذلك لا الإنسان ولا الحيوان ولا الأرض حيث داست كل الشرائع والمواثيق وداست علاوة على ذلك على كرامة الإنسان لتُخلف ورائها مجزرة رهيبة متكاملة المشاهد أمام مسمع ومرأى العالم، جريمة بتوقيع فرنسي أُييدت فيها أرواح بريئة وأريقَت فيها الدماء في محاولة عقيمة لقطع التواصل بين شعبين عريقين جمعتهم التضحيات المشتركة ومحاولة للحد من ثورة عالمية.

استمر الاعتداء لغاية منتصف النهار وقد وُصفت العمليات باستراتيجية الإرهاب وبعد القصف مباشرة أرسل "صالان" تقريرا لوزير الدفاع الفرنسي أنه قصف أهدافا عسكرية فقط وأنه تم تدمير خمسين (50) بالمائة من منجم الرصاص، لكن العديد من التقارير السياسية والإنسانية العالمية فُتدت كل ما جاء في تقرير

"صالان" منها ما ذكره الكولونيل السويدي المسؤول عن قوافل الصليب الأحمر الدولي حيث قال أن الشاحنات الخاصة بهم كانت تحمل شعار المنظمة، وقد تنقل سفراء ليبيا ومصر والمغرب وبلجيكا والولايات المتحدة للتيقن من الواقعة فأكدوا أن القصف وحشي ولا يمكن تصديقه و فرنسا أرادت أن يبقى جزء من تونس تحت السيادة الفرنسية و الواضح أن الطائرات الأمريكية كانت حاضرة بقوة في العدوان ضمن برنامج المشتريات الدفاعية المشتركة ما أدى لتوتر العلاقات الفرنسية -الأمريكية فاستفاق المسؤولين الأمريكيان على فعلتهم.⁽²²⁾

بالرغم من عدم وصول الدعم التونسي للثورة الجزائرية مستويات كبيرة جدا في كثير من الأحيان إلا أن السلطات الاستعمارية كانت كثيرا ما تبرر فشلها في القضاء على الثورة بالإعانات التونسية خاصة بعد فشل خط موريس وخاصة أنها أيضا حاولت خلق قوة مشتركة تونسية- فرنسية لحماية الحدود وحينما عجزت راحت تستخدم آلياتها العسكرية لتنتقم من الشعبين الجزائري والتونسي فدمرت قرى ومدامر وكانت أحداث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م شاهدا حيث كان قوام الهجوم ست وعشرون(26) طائرة حربية حصدت أكثر من مائة(100) قتيل من المدنيين الأبرياء وجرح ما يزيد عن مائتي(200) شخص مبررة الاعتداء الهمجي بحق متابعة المتمردين عن إرادتها والخارجين عن طوعها من الجزائريين في التراب التونسي.⁽²³⁾

وتعدى القصف الغاشم على قرية ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958م المدنيين من الجزائر وتونس ليطلق لبعثة الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كانت تقوم بتوزيع المساعدات على اللاجئين، في مهمة إنسانية حيث باغتها العدوان كباقي سكان القرية بقصف مكثف أسفر عن تحطيم شاحنات المساعدات الدولية لكن اللجنة فضلت عدم مساءلة السلطات الفرنسية وطلب التعويض.⁽²⁴⁾

5- الصدى والتجاوب العالمي مع مجزرة ساقية سيدي يوسف:

لقد لاقت مجزرة ساقية سيدي يوسف تجاوبا دوليا واسعا نظير الحصيلة الثقيلة التي خلفتها الانتهاكات الاستعمارية فسارعت تونس لرفع دعوة قضائية لمجلس الأمن بتاريخ 12 فيفري 1958م وفرضت حصارا على قاعدة بنزرت التي كانت حينها خاضعة للقوات الفرنسية وبالمقابل لجأت فرنسا لرفع شكوى لمجلس الأمن بتاريخ 15 فيفري 1958م تتهم فيها تونس بتقديم المساعدات للثوار الجزائريين لتبرير موقفها

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية الإجرامي، هذا وقد صرح السيد الباهي لدغم على إثر الحادثة بما يلي (إن هذه الحادثة تغذي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة، والذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين) أما لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية فقد صرحت بخالص أسفها لما حصل لسكان هذه القرية من خلال رسالة مما جملة ما جاء فيها (نجدد لكم باسم الشعب الجزائري المجاهد تضامننا الكامل مع الشعب التونسي والوقوف إلى جانب القوات العسكرية التونسية لإنقاذ الاستقلال التونسي).⁽²⁵⁾

قد أكدت تقارير أمريكية أن عملية القصف كان مخطط لها فحكومة "فليكس غيار" كانت تعلم بالعملية وكان القصف مسموح به من طرف "روبير لاكوست" المقيم العام في الجزائر وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي "جاك شابون ديلماس" (jacques chaban-delmás) وقد فتح الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الباب للولايات المتحدة للتدخل في قضية الجزائر حينما طلب بورقية من واشنطن الوقوف لجانبه للضغط على فرنسا لوقف الحرب في الجزائر.⁽²⁶⁾

تأسيسا على ما سبق نلاحظ أن عملية القصف التي استهدفت ساقية سيدي يوسف والتي خلفت المجزرة لم تكن مجرد رد فعل عسكري عشوائي، بل مخططاً مدروس مسبقاً، وبتنسيق داخلي من أعلى المستويات في الدولة الفرنسية، وبموافقة حكومة "فليكس غيار"، وكذلك "روبير لاكوست" المسؤول الفرنسي الأعلى في الجزائر آنذاك، ووزير الدفاع الفرنسي "جاك شابون ديلماس".

ردت فرنسا بشكوى مضادة لمجلس الأمن بذريعة مساعدة تونس لجيش التحرير الوطني الجزائري وما لبثت تونس أن قطعت علاقاتها بفرنسا بتاريخ 1958/8/12م وطردت ستمائة (600) فرنسي من أراضيها وحاولت تونس التقارب مع الحكومة الأمريكية والبريطانية بدل الفرنسية فبسبب العدوان موجة من الاستنكار الدولي فحدثت جملة من الاضطرابات لدى المستوطنين الفرنسيين في العاصمة الجزائرية وانتقلت تبعات هذا الاضطراب لداخل التراب الفرنسي حتى عصفت بالجمهورية الرابعة وظهور الجمهورية الخامسة بزعامة شارل ديغول.⁽²⁷⁾

حيال ذلك أبدت العديد من الصحف العالمية مواقف متباينة من القضية فيها من تعاطف مع فرنسا وأيدها في عدوانها الغاشم ومنها من لم يتقبل الحادثة واعتبرها جريمة في حق الإنسانية من أمثلة ذلك صحيفة دايلي اكسپرس (daily express) الجريدة الشعبية الموالية لفرنسا التي حملت الجزائريين تبعات

الجزيرة بل وتساءلت عن انتقاد بعض الدول لفرنسا أما صحيفة سكوتزمان (scotsman) الأسكتلندية اللبرالية فقد اعتبرت عملية القصف وصمة عار في جبين المجتمع الغربي.⁽²⁸⁾

6. خاتمة :

تأسيساً على ما سبق، وفي ضوء معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير حادثة ساقية سيدي يوسف على مسار العلاقات بين الجزائر وتونس خلال الثورة التحريرية، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي تبرز كيف تحولت هذه الجريمة من أداة تهريب إلى محرك استراتيجي للثورة، وأهمها:

مثل العدوان الفرنسي على الساقية 8 فيفري جريمة حقيقية فلم تكن حادثاً عرضياً، بل ذروة العنف الإجرامي الممنهج العابر للحدود حيث كسر الحادث الخطوط الحمراء قانونياً باستهداف منشآت دولية (الصليب الأحمر) وسيادة دولة جارة، مما أفقد فرنسا مبررات "حق المتابعة" وحوّلها في نظر القانون الدولي إلى كيان معتدٍ.

عززت حادثة ساقية سيدي يوسف التي تُعد مجزرة فعلية من تلاحم الشعب التونسي والجزائري ومثلت لحظة حرجة في السياسة الفرنسية، بعد أن ثبت فشل منطق القوة في إخماد الثورة وبالرغم من فداحة الخسائر، فإن الجزيرة أعادت توجيه الأنظار إلى عدالة القضية الجزائرية تحوّلت المأساة إلى نقطة ضغط دبلوماسي على فرنسا فالذاكرة الجماعية للشعبين الجزائري والتونسي، تُبقي ساقية سيدي يوسف رمزاً للوحدة والتضحية.

كما كشفت النتائج أن الحادثة كانت واحدة من خطوات تدويل القضية الجزائرية خارج الإطار الفرنسي، حيث أخرجت النزاع من الداخلية الفرنسية إلى التدويل القسري عبر دخول لجنة المساعي الحميدة (الأمريكية-البريطانية) على الخط، مما أدى إلى تصدع الجمهورية الرابعة واعتراف القوى الكبرى بضرورة وجود حل واضح للقضية الجزائرية.

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن ساقية سيدي يوسف نكسة إنسانية، بل كانت استثماراً سياسياً ناجحاً لجبهة التحرير الوطني، التي استطاعت توظيف بشاعة الجريمة لفك العزلة الدبلوماسية، وتعزيز التحالف الاستراتيجي مع تونس، وهو ما شكل حجر الزاوية في سقوط المشروع الاستعماري لاحقاً.

7. الهوامش:

- (1) أقامت فرنسا تحصينات كثيفة على الحدود خاصة بعد إقامة خطي موريث بعد اقتراح وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريث" إقامة فاصل من الاسلاك الشائكة المكهربة لفصل الجزائر عن تونس والمغرب وقد أحاطت فرنسا الأسلاك بأجهزة ترصد وإنذار وكماث وألغامها إضافة لدورات لا تتوقف عن حراسة الخط، لتضيف لاحقاً خط شال موازي للأول. ينظر: محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، 1986، ص ص 15-16.
- (2) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 91-92.
- (3) عطا الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل الماجستير في قسم التاريخ، إشراف عقيلة ضيف الله، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 118-119.
- (4) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 39.
- (5) صالح الخوري، الثورة الجزائرية وتأثيرها على العالم الثالث، مجلة أول نوفمبر، ع 10، أبريل 1975، ص ص 11-12.
- (6) مقالاتي عبد الله، لميش صالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج 2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، الجزائر، 2007، ص ص 138-139، 154-155.
- (7) رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، إشراف لمياء بوقريوة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 212-213.
- (8) مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 134-135.
- (9) مقالاتي عبد الله، لميش صالح، المرجع السابق، ص ص 193-194.
- (10) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 174.

(11) محفوظ عاشور، الوضع الإنساني في الجزائر من خلال أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1963/1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2015-2016، ص 218.

(12) Raoul Salan, Mémoires , Fin d'un empire, T. 4 (L'Algérie de Pétain à de Gaulle), Paris, Presses de la Cité, 1974, p162,170.

(13) جمال قندل، العدوان العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من خلال تقريرين عسكريين للجنرال سالان، مجلة معارف، مج14، ع1، الجزائر، جوان 2019، ص 721.

(14) خالد بوهند، البعد الدولي لأحداث ساقية سيدي يوسف بتونس (8 فبراير 1958)، مجلة المرأة، ع4، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 235.

(15) آمال قبائلي، أحداث ساقية سيدي يوسف من منظور القانون الدولي، مجلة المصادر، مج19، ع1، الجزائر، جويلية 2024، ص 58.

(16) أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 57.

(17) عمر تابلت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 185-186-187.

(18) أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 60، 57.

(19) مقلاتي عبد الله، لميش صالح، المرجع السابق، ص 139.

(20) لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2005-2006، ص 240-241.

(21) محمد عجرود، المرجع السابق، ص 32-33.

(22) (شهادات حية، قناة الجزيرة الوثائقية، موت في الساقية، متاح على الرابط:

.2024/02/11,https://www.youtube.com/watch?v=glreixP8ufY

(23) مريم صغير، المرجع السابق، ص 148-149.

(24) محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص 219-220.

على تطور العلاقات بين تونس والجزائر خلال الثورة التحريرية الجزائرية

(25) مريم صغير، المرجع السابق، ص ص 149-150.

(26) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 244.

(27) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 1994، ج 3، ص ص

86-87.

(28) خالد بوهند، المرجع السابق، ص ص 238-240.